



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج161/01(13/03/24)-خ(12696)

كلمة

معالي السيد ناصر بوربيطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربية
المقيمين بالخارج – المملكة المغربية
رئاسة الدورة العادية (160)

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (161)

القاهرة:

الاربعاء 6 مارس/ آذار 2024

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
معالي السيد الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

1. يطيب لي في ختام رئاسة المملكة المغربية للدورة 160 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، أن أتوجه بالشكر والتقدير للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمانة العامة على التنسيق والتعاون المثمر والروح البناءة التي سادت خلال الستة الأشهر الماضية، مؤكدا لكم استمرار بلادي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في دعم كل ما يرمي إلى تعزيز العمل العربي المشترك.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

2. تولت المملكة المغربية رئاسة الدورة 160 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في سياق مشحون بالتوتر واندلاع مواجهات مسلحة بقطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، وما خلفته ولا تزال من آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ومن تخريب ودمار وحصار شامل، في خرق واضح لكل القوانين الدولية والقيم الإنسانية.

3. لقد فرضت تلك التطورات المتسارعة في المنطقة تحديات حقيقية ومصيرية على الأمن القومي العربي بمختلف تجلياته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستدعت متابعة مستمرة من مجلس الجامعة بمستوياته الثلاث على مدى خمسة أشهر، لتدارس سبل التحرك السياسي والدبلوماسي لوقف دوامة العنف وتحقيق السلام والأمن، واحتواء مخاطر القضاء على ما تبقى من آمال للتعايش السلمي في المنطقة.

4. في هذا الإطار، دعت المملكة المغربية بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبتنسيق مع اشقائنا في دولة فلسطين، إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، بتاريخ 11 أكتوبر 2023، شددنا فيه على ضرورة وقف إطلاق النار وتجنب استهداف المدنيين والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، ومنع محاولات التهجير القسري. وهي نفس الأولويات التي جدد القادة التأكيد عليها في القمة العربية الإسلامية المشتركة الاستثنائية، بالرياض بتاريخ 11 نونبر 2023، إلا أن التعنت الإسرائيلي، الموسوم بدافع الانتقام، وفشل مجلس الأمن، حال دون تحقيق تلك الأولويات.

5. إن إمعان إسرائيل في انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بفرضها حصارا كاملا على قطاع غزة يشمل قطع المياه وحظر دخول الغذاء والوقود والأدوية، فضلا عن إقدام قواتها البرية بالتوغل داخل القطاع، أدى إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة، استوجبت تحركا عربيا ودوليا عاجلا من أصحاب الضمائر الحية، للتخفيف من وطأة ذلك الحصار على سكان غزة، فكان من الطبيعي أن تبادر المملكة المغربية، كباقي الدول العربية، بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، إلى إرسال كميات مهمة من المساعدات الإنسانية العاجلة شملت مستلزمات غذائية وطبية، تكفلت السلطات المصرية مشكورة بإدخالها عبر معبر رفح، وأخرى تولت وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة القدس، بتسليمها للمؤسسات الاستشفائية والاجتماعية الرئيسية المعنية بحالات الطوارئ الصحية والاجتماعية الناجمة عن تطورات الأوضاع في قطاع غزة.

6. كما وجّه جلّالته، في إطار ما يوليه للقضية الفلسطينية العادلة من عناية كريمة وتضامن فعلي وموصول في هذه الظروف الصعبة، بتخصيص 100 منحة دراسية إضافية للشباب المنحدرين من قطاع غزة والمسجلين بالجامعات المغربية.

7. وبالموازاة مع هذا التحرك الإنساني، ظل مجلس الجامعة على مستوى المندوبين في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في قطاع غزة، إذ التّأمت ثلاث دورات طارئة متتالية للمجلس خلال شهري يناير وفبراير 2024 انبثقت عنها إجراءات وقرارات مهمة للتعاطي مع الأحداث الخطيرة التي تعرفها القضية الفلسطينية، وشكّلت في هذا الإطار، لجنة مؤقتة من المندوبين الدائمين خلصت إلى وضع مجموعة من الإجراءات القانونية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي يمكن تبنيها، بشكل اختياري، على المستوى الوطني أو العربي وفق القرارات السيادية للدول.

8. رغم كل تلك المساعي السياسية والدبلوماسية وارتفاع أصوات الحكمة الداعية إلى ضرورة خفض التصعيد والتهدئة، إلا أنها لم تجد أذانا صاغية، واصطدمت بواقع الأجنداث السياسية الاسرائيلية المتطرفة.

9. فهل أصبح المجتمع الدولي أمام معضلة لا حل لها؟ أم أن السبب هو غياب إرادة حقيقية للقوى الفاعلة للتجاوب مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامته دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

10. مخطئ من يظن أن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط سيتحقق عبر الحلول العسكرية أو مخططات تهجير الفلسطينيين، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تكريس نزعة الاستعداء والانتقام والتطرف، والزّج بالمنطقة في دوامة لا متناهية من الفوضى والعنف.

11. فالسلام، كما سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، أن أكد في مناسبات مختلفة، سيبقى هو الخيار الاستراتيجي لشعوب المنطقة، وهو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوبها.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

12. لقد أفرزت الحرب على غزة بآثارها الإنسانية الوخيمة على الشعب الفلسطيني الشقيق، تداعيات سلبية على أمن الملاحة في البحر الأحمر، أحد أهم الممرات التجارية العالمية، وأضحت تنذر بالانزلاق نحو توسع رقعة الحرب في الشرق الأوسط، وفسح المجال أمام دول معروفة بتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية ودعمها للحركات الإرهابية والانفصالية، للتمادي في سلوكياتها بانتهاك سيادة الدول العربية لتصفية الحسابات وتحقيق مكاسب إقليمية مزعومة.

13. في هذا السياق، تفاعل مجلس الجامعة مع طلب جمهورية العراق الشقيق بعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2024/1/17، إثر القصف الإيراني الجائر للأراضي العراقية، شددنا فيه على إدانة تلك الانتهاكات غير المبررة

والتي عرضت حياة المواطنين العراقيين للخطر بما يتنافى مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

14. ولأن احترام الوحدة الترابية لكافة الدول العربية هو جوهر الأمن القومي العربي، فقد تعاطى مجلسنا في **اجتماع طارئ بتاريخ 2024/1/17**، بكل مسؤولية مع المحاولات الرامية إلى المس بسيادة جمهورية الصومال الفدرالية على كافة أقاليمها، إذ أكد ذلك الاجتماع على رفض مذكرة التفاهم التي أبرمتها إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال، وجددنا دعم وحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه.

15. وبخصوص الأوضاع التي تعرفها باقي الأقطار العربية الشقيقة التي ما زالت تعيش أزمات سياسية وحروباً ونزاعات، فإن المملكة المغربية، يحذوها أمل كبير في أن تستقر الأوضاع في هذه البلدان على أساس تغليب الحوار والمبادرات السلمية بعيداً عن منطق القوة والحلول العسكرية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

16. لقد احتضنت مدينة مراكش في ديسمبر الماضي الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي الروسي، وجاء ذلك من منطلق الحرص على تقوية شراكات الدول العربية مع الشركاء الفاعلين على المستوى الدولي، فالتحولات الجيوسياسية أضحت تحتم علينا التفكير في إعادة تنظيم الشراكات بين جامعة الدول العربية وتكتلات إقليمية ودول كبرى، وفق منظور استراتيجي عربي يمكن من تهمين الفرص التي تتيحها تلك الشراكات، في نطاق احترام خصوصيات الشعوب العربية وهوياتها الوطنية، ومدى تجاوب الشركاء مع انتظارات ومصالح الدول العربية.

17. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تقوم الأمانة العامة بإعداد تصور شامل لمراجعة كل الشراكات والمنتدىات التي تكون الجامعة العربية طرفاً فيها، بما يجعلها توازن بين الحرص على المصالح السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء في الجامعة من جهة، وواقع الشركاء وتطلعاتهم من جهة أخرى.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

18. إن هذا الطموح المشروع للرفقي بعلاقتنا كمجموعة عربية مع الفاعلين الدوليين لن يتأتى إلا بإعطاء مضمون حقيقي للعمل العربي المشترك على مستوى الآليات والأهداف، مضمون يساير التحولات الجيوسياسية ويجعل من جامعة الدول العربية منظمة مؤثرة وفاعلة على الساحة الدولية والإقليمية، قادرة على تعبئة سلطة القرار العربي في تسوية القضايا العربية والدولية الملحة.

وفي الختام، أدعو أخي وزميلي معالي السيد محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة لترؤس مجلس الجامعة في دورته 161، متمنياً له كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله.